

Distr.
GENERAL

S/1996/816
1 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي طلب اليّ فيه مجلس الأمن الإبقاء على اللجنة الدولية للتحقيق (رواندا) وتقديم تقرير عن أنشطتها بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وكما يعلم أعضاء المجلس، عكفت اللجنة على التحقيق في التقارير عن تدفقات الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة وفي الادعاءات بأن تلك القوات تتلقى تدريباً عسكرياً بغرض زعزعة استقرار رواندا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى إثر اتخاذ القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦)، اتصلت بحكومات أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا وزائير للتثبت من استعدادها لاستقبال اللجنة الدولية للتحقيق. وبناء على تلك الاتصالات، وبالتشاور مع رئيس اللجنة، تقرر آنذاك دعوة اللجنة إلى الانعقاد من جديد، حيث عادت إلى قاعدتها الإدارية في نيروبي في ١٢ تموز/يوليه. وبعد أن استأنفت اللجنة اتصالاتها مع الحكومة وسائر مصادر المعلومات في كينيا، توجهت إلى رواندا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه، حيث التقت بنائب الرئيس وغيره من كبار المسؤولين بالحكومة والقوات المسلحة.

وفي الفترة من ١١ إلى ١٧ آب/أغسطس، قامت اللجنة بزيارة لجمهورية تنزانيا المتحدة واجتمعت مع رئيس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين. وأذن للجنة، أيضاً، بزيارة مخيمات اللاجئين الروانديين في تنزانيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس. وفيما بعد قام رئيس اللجنة واثان من أعضائها بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر حيث اجتمعوا مع وزير الخارجية ومسؤولين آخرين لديهم معلومات تتصل بتحقيقات اللجنة. وخلال الأسبوع الذي بدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر زارت اللجنة أوغندا حيث اجتمعت مع نائين لرئيس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين.

كما أجرت اللجنة، في إطار متابعتها لمسار التحقيق الذي بدأته، اتصالات مع عدة حكومات أخرى وكذلك مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤)، والمحكمة الدولية لرواندا، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان. وتحقق اللجنة بوجه خاص في الادعاءات الأخيرة بأن قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي (Interahamwe) ما برحت تتلقى تدريباً عسكرياً بغرض زعزعة الاستقرار في رواندا وأنها عاكفة على توسيع وتنويع طرق جمع الأموال من أجل شراء الأسلحة واستخدامها ضد رواندا.

وقد تلقت اللجنة من مصادر عديدة من بينها مسؤولون حكوميون، معلومات وفيرة وادعاءات تفصيلية. وتعكف اللجنة حاليا على استعراض تلك البيانات وتحليلها في انتظار ردود الحكومات التي اتصلت بها للاستفسار تحديدا عن بعض الانتهاكات الواضحة للحظر المفروض على توريد الأسلحة. ومن ثم فقد طلب إليّ رئيس اللجنة منحه وقتا إضافيا لإنجاز عمله وإعداد تقرير عن نتائج التحقيقات التي يجريها حاليا واستنتاجاتها.

وبالتالي، فإنني أعزم، رهنا بموافقة المجلس، أن أطلب الى اللجنة موافاتي بتقرير شامل عن أنشطتها بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لكي أقدمه حينئذ لمجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو أحطتم أعضاء المجلس علما بما تقدم.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

— — — — —